تداول السعودية
Saudi Exchange

الدليل الإرشادي للإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

جدول المحتويات

03 المقدمة

04 كلمة المدير التنفيذي لتداول السعودية

05 لماذا تدعم تداول السعودية الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

07 الجهات المستفيدة من الدليل الإرشادي

08 ما هي الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

09 نظرة عامة حول الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية

10 أهمية الإفصاح عن الممارسات البيئة والاجتماعية وحوكمة الشركات

12 فوائد إعداد تقارير الممارسات البيئة والاجتماعية وحوكمة الشركات

13 المسؤولية والرقابة

13 المعلومات الجوهرية وأهميتها للشركة

14 خيارات إعداد التقارير

15 تواصل معنا

16 الملحق

16 الملحق أ – الاستدامة في المملكة العربية السعودية

20 الملحق ب –نماذج من المواضيع والقضايا الشائعة للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

27 الملحق ج – مبادرات إعداد التقارير

إن التركيز على الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والتوعية بأهميتها لا يعتبر توجهاً جديداً بالنسبة لمجموعة تداول السعودية. كما أنه ليس موضوعاً منفصلاً عن التعاون والعمل الجماعي.

في عام 2018م، أصبحت تداول السعودية (شركة السوق المالية السعودية (تداول) سابقاً) بمثابة شريك يدعم مبادرة الأمم المتحدة لأسواق المال المستدامة ويسعى إلى تعزيز الوعي بمبادئ ومبادرات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتشجيع الاستثمار المستدام بالتعاون مع المستثمرين والمُصدرين.[1]

منذ ذلك الحين، تعاونت تداول السعودية مع الشركات المدرجة وواضعي المعايير والجهات التي توفر التصنيفات والمؤشرات والمستثمرين والأسواق المالية الأخرى لتحفيز الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في السوق المالية السعودية. وفي إطار التزامها ومسؤوليتها بدعم هذه الممارسات في المملكة العربية السعودية والمنطقة، تواصل تداول السعودية رفع الوعي وتشجيع الشركات المدرجة على الإفصاح عن هذه الممارسات.

تم إعداد هذا الدليل الإرشادي كمصدر مفيد للشركات المدرجة لمساعدتها على تبني الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. ونظراً لأن هذه الممارسات في تطور مستمر، ومع تقدم وتطور السوق المالية السعودية، سيتم لاحقاً إصدار نسخة محدثة من هذا الدليل لتكون الإرشادات ذات صلة دائماً وبمثابة عامل محفز للنمو المستدام والشامل للسوق المالية السعودية ولجميع المشاركين في السوق.

[1] https://sseinitiative.org/all-news/tadawul-joins-united-nation-partnership-programme-for-sustainability/

كلمة المدير التنفيذي لتداول السعودية

تشهد المملكة اليوم تحولاً سريعاً في ظل رؤية 2030 الرامية إلى تنمية وتنويع الاقتصاد في المملكة بوجود نظام مالي يمثل بوابة تربط بين منطقة الشرق الأوسط والعالم. وفي هذا الإطار، تقوم مجموعة تداول السعودية بدور محوري في قيادة هذا التحول وتحقيق الأهداف الاقتصادية الطموحة."

محمد الرميح، المدير التنفيذي لتداول السعودية

تعد تداول السعودية من أكثر الأسواق سيولة حول العالم وتصنف بين أكبر 10 أسواق مالية من حيث القيمة السوقية. لذلك فإن القرارات التي يتخذها المستثمرون والشركات في السوق المالية السعودية والممارسات التي يتبنونها تعتبر مؤثرة بشكل مباشر على قدرة المملكة العربية السعودية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة.

وبينما تواصل تداول السعودية تحقيق مزيد من الإنجازات، تحرص المجموعة على أن يمتد النمو الذي تدعم تحقيقه إلى مختلف القطاعات وليس إلى القطاع المالي فقط. وتحرص المجموعة على توفير منظومة مالية تكافئ الشركات والمستثمرين الذين يخلقون قيمة مضافة تتجاوز القوائم المالية.

بالإضافة إلى ذلك، تشهد السوق المالية السعودية تطوراً وتقدماً سريعاً ملحوظ عالمياً. وبعد انضمام السوق المالية السعودية إلى عدد من المؤشرات الدولية وإنجاز العديد من التطورات الهامة الأخرى، زاد عدد المستثمرين الأجانب المؤهلين بشكل كبير. ففي عام 2017م، كان هناك 50 مستثمراً أجنبياً مؤهلاً فقط ممن لديهم حسابات مسجلة في السوق المالية السعودية. وفي غضون أربع سنوات زاد هذا العدد بمقدار 50 مرة ليصل الآن إلى أكثر من 2,500 مستثمر أجنبي مؤهل. يولي اليوم عدد متزايد من المستثمرين أولوية كبرى للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات عند اتخاذ قرارات الاستثمار الخاصة بهم، وبالتالي لم تعد الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات موضوعاً يمكن للشركات المدرجة تجاهله.

يوجد أكثر من 203 مصدر مدرج في تداول السعودية بقيمة سوقية إجمالية تتجاوز الـ 9.10 تريليون ريال سعودي (2.42 تريليون دولار أمريكي) في نهاية 2020م. يمثل هذا قوة هائلة للتغيير، وتعتمد العديد من الشركات المدرجة في تداول السعودية مبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لأنها تدرك قيمة وأهمية نموذج النمو المستدام. وبالرغم من ذلك، يجب القيام بالمزيد بما يضمن تقدير الجهود المبذولة وتشجيع المزيد من الشركات المدرجة على الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

يساعد تضمين الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في النظام المالي على إنشاء نظام مالي فعّال ومستدام اقتصادياً بحيث يساهم في خلق القيمة على المدى الطويل وتحقيق طموحات وأهداف المملكة بشكل عام. ويقع على عاتق تداول السعودية تبني أفضل الممارسات الدولية، ورفع الوعي في السوق، وحماية المستثمرين، والوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية والاقتصادية. يمثل التعاون مع المُصدرين بهدف تحفيز تبني هذه المبادئ والممارسات أمراً حيوياً للنهوض بالسوق المالية السعودية. إذ يمكننا معاً، بدعم من القوة الاقتصادية للمملكة، تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة في المملكة والعالم.

لماذا تدعم تداول السعودية الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات:

تولي الأسواق المالية على مستوى العالم اليوم أهمية كبرى للشركات والممارسات التجارية التي لا تقتصر فقط على تحقيق عوائد مالية للمستثمرين، بل تلك التي تخلق قيمة كبيرة أيضاً تساعد في تحسين الوضع العالمي والنهوض بالتنمية.

وتزداد أهمية الدور الذي تلعبه الأسواق المالية العالمية في دعم قضايا التنمية المستدامة. حيث تتمتع هذه الأسواق بالإمكانات اللازمة لربط الأسواق المحلية بالتوجه العالمي للاستثمار في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وبناء القدرات من خلال تسليط الضوء على معايير، ومنتجات، وخدمات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. وبالنظر إلى الحجم الكبير من الأصول التي تتأثر بممارسات الاستثمار المستدام، فإن تداول السعودية تسعى باستمرار إلى اطلاع جميع المشاركين في السوق على أهمية الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والفرص التي تتيحها.

تعد تداول السعودية محركاً أساسياً لدفع تحول اقتصاد المملكة وتؤدي دوراً رئيسياً في تحقيق أهداف برنامج تطوير القطاع المالي، أحد البرامج الرئيسية في رؤية 2030، لتطوير سوق مالية متقدمة تدعم ازدهار الاقتصاد الوطني. ويمثل تحقيق الاستدامة جزءاً هاماً في رؤية 2030، حيث أن المبادئ التي توجه تطوير وتنفيذ الرؤية تأتي أيضاً في صميم الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ولهذا تلتزم تداول السعودية بتشجيع الإفصاح عن هذه الممارسات عبر مختلف القطاعات المالية في المملكة.

تحرص تداول السعودية على أن يكون جميع المُصدرين على دراية بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وأن يتلقوا الدعم اللازم عند الإفصاح عنها. خاصة وأن هناك نسبة كبيرة ومتزايدة من الأصول التي يتم إدارتها على الصعيد العالمي من قبل شركات إدارة الأصول والملاّك ممن يعتمدون هذه الممارسات في عملية الاستثمار.

وبنهاية عام 2020م، وقعت أكثر من

3,000

جهة على مبادرة "مبادئ الاستثمار المسؤول" التي تدعمها الأمم المتحدة، بقيمة إجمالية تجاوزت

الـ 103 تريليون دولار أمريكي

من الأصول تحت الإدارة (AUM)[3]

والذي يعد تحسناً كبيراً بالمقارنة مع عام 2010م، حيث وقعت 734 جهة على الوثيقة بقيمة إجمالية بلغت 21 تريليون دولار أمريكي[4].

[2] https://www.vision2030.gov.sa/v2030/vrps/fsdp
[3] https://www.unpri.org/about-the-pri/annual-report-2020/6811.article
[4] https://www.unpri.org/pri/about-the-pri

ما هي مبادئ الاستثمار المسؤول؟

تعد المبادئ الستة للاستثمار المسؤول مجموعة من المبادئ الطموحة التي طورها المستثمرون بصورة تطوعية. وقد تم تحديد مجموعة من الإجراءات لمساعدة المستثمرين على دمج القضايا البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في كافة الأنشطة الاستثمارية.

المبدأ الأول

سنقوم بتضمين الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات عند تحليل الاستثمارات وفي عمليات صنع القرار.

المبدأ الثاني

سنكون مالكين نشطين ونقوم بتضمين الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في سياسات وممارسات الملكية الخاصة بنا.

المبدأ الثالث

سنسعى إلى الإفصاح المناسب عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التي نستثمر فيها.

المبدأ الرابع

سنعمل على تشجيع قبول هذه المبادئ وتنفيذها في قطاع الاستثمار.

المبدأ الخامس

سنعمل معاً على تعزيز فعالية تنفيذ هذه المبادئ.

المبدأ السادس

سنقوم بالإفصاح عن أنشطتنا والتقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ هذه المبادئ.

بالنسبة لهؤلاء المستثمرين، تقدم المعلومات حول الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات نظرة على جودة إدارة الشركات، كما تساعد المستثمرين على تقدير أداء الشركة من خلال تقديم رؤية شاملة عنها. لقد أصبح التحليل الفعال لعوامل الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ذات الصلة جزءاً أساسياً من تقييم قيمة الاستثمار بالنسبة للعديد من المستثمرين. ولهذه الأسباب، يطلب المستثمرون من الشركات أن تفصح عن كيفية إدارة المخاطر والفرص المتعلقة بهذه الممارسات.

ومن خلال تحفيز الشركات المدرجة للإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ودعم بناء الجيل القادم من القادة في السوق، يمكننا معاً تعزيز المنظومة المالية لتكون أكثر استقراراً وشفافية بما يعزز من مسؤولية الأعمال التجارية.

الجهات المستفيدة من الدليل الإرشادي

تم إعداد هذا الدليل لرفع الوعي بأهمية الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ولتشجيع المُصدرين على أخذ هذه الممارسات بعين الاعتبار وتوضيح تأثير اعتمادها على شركاتهم.

تقدم هذه الوثيقة نظرة عامة للمُصدرين والأسئلة الرئيسية التي يجب مراعاتها. كما تقدم مجموعة من خيارات إعداد التقارير المتاحة للشركات لتحديد الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الخاصة بهم للشروع في اعتمادها.

سيساعد الإفصاح عن هذه الممارسات في الارتقاء بالسوق المالية السعودية، ودعم جهود المملكة لتحقيق أهداف رؤية 2030، ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

يهدف هذا الدليل الإرشادي إلى مساعدة الشركات المدرجة في تداول السعودية على:

فهم الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وسبب أهميتها

تحديد وترتيب الأولويات **وتقييم** عوامل الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الأكثر أهمية لأعمالهم

إدارة وفهم الوضع المتغير باستمرار للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

الاستناد إلى مختلف مبادرات وأطر إعداد التقارير المتاحة للشركات لأخذها في عين الاعتبار عند إعداد تقارير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

ما هي الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

على الرغم من استخدام مصطلح الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بشكل أساسي في هذه الوثيقة لأنه مصطلح متعارف عليه بين المستثمرين، إلا أنه يتم استخدام مصطلح "الاستدامة" أيضاً لأنه أكثر شيوعاً بين الشركات. ولأغراض هذه الوثيقة، يشمل كلا المصطلحين مجموعة واسعة من اعتبارات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التي يمكن أن تؤثر على قدرة الشركة على تنفيذ استراتيجية أعمالها. وفي حين أن عوامل هذه الممارسات تسمى في بعض الأحيان "عوامل غير مالية" أو "عوامل مالية إضافية"، إلا أن كيفية إدارة الشركة لهذه العوامل له تبعات مالية بلا شك.

فيما يلي بعض المواضيع الرئيسية والقضايا التي تندرج تحت الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات*:

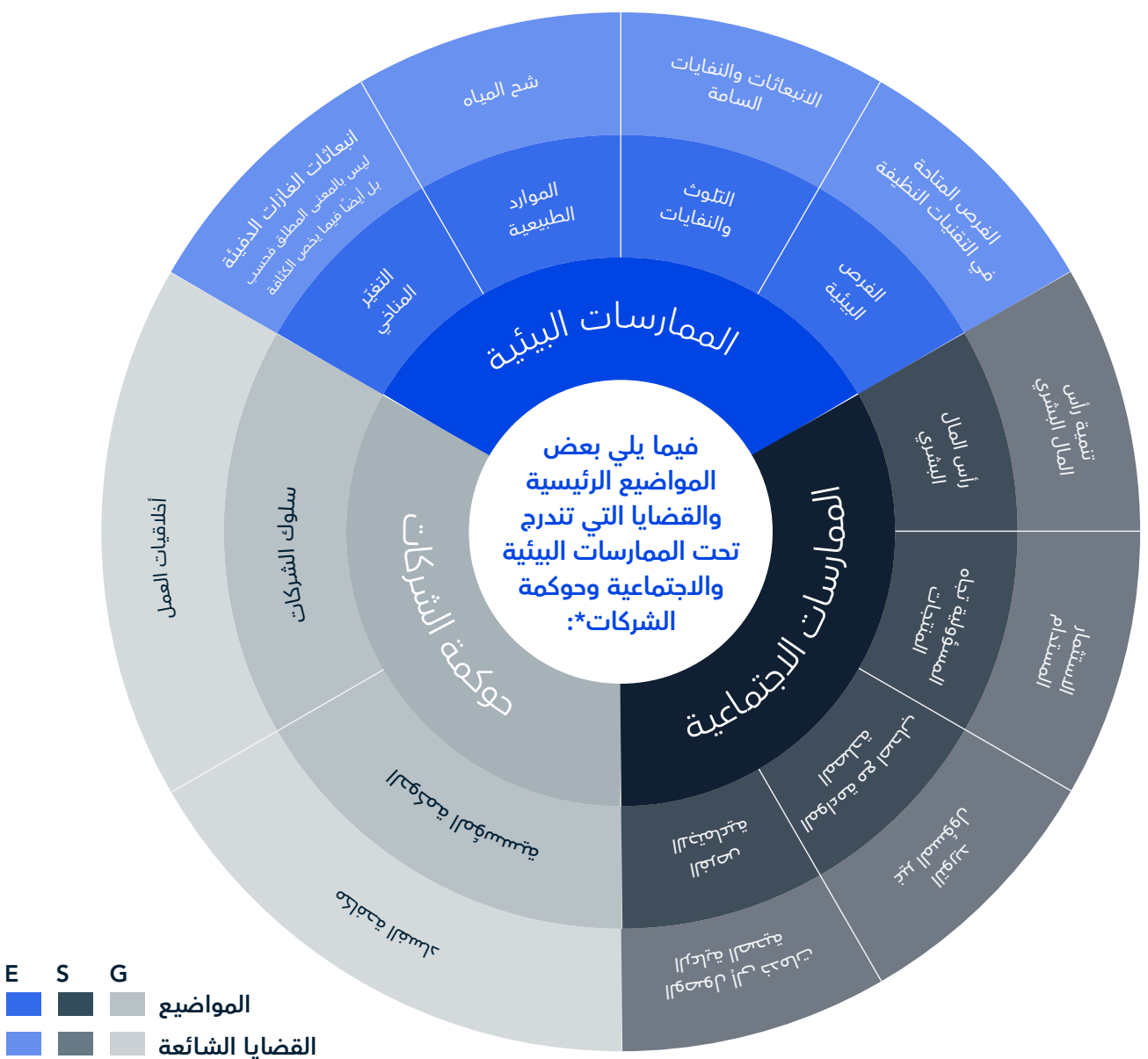

الرجاء الاستناد إلى الملحق للاطلاع على اللائحة المفصلة*

فيما يلي بعض الوزارات والهيئات والمؤسسات التي تساهم في رسم مستقبل الاستدامة في المملكة العربية السعودية بما يتماشى مع رؤية 2030.

نظرة عامة حول الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية

تلتزم المملكة بتحقيق التنمية المستدامة وتعطي أولوية قصوى لهذا المسعى بما يتناسب مع مبادئ وأهداف المملكة. تقوم المملكة بتنفيذ مبادرات لتحقيق أهدافها، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر:

الاقتصاد الدائري للكربون
Circular Carbon Economy (CCE)

أثناء قمة مجموعة العشرين في عام 2020م بقيادة المملكة، تم مناقشة "حماية كوكب الأرض" كأحد المواضيع الرئيسية في القمة. حيث أشاد قادة مجموعة العشرين بالاقتصاد الدائري للكربون كمنصة شاملة، وهي نهج تطوعي ومتكامل وواقعي لتعزيز النمو الاقتصادي بالتزامن مع تعزيز حماية البيئة من خلال إدارة الانبعاثات الكربونية عبر جميع القطاعات بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، قطاع الطاقة، والصناعة، والتنقل، والغذاء. يعتمد الاقتصاد الدائري للكربون على ركائز الاقتصاد الدائري، والذي يعتمد على استخدام الأنظمة الدائرية (الحد من انبعاثات الكربون وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها والتخلص منها) لإنشاء نظام حلقة مغلقة، مما يعكس الدورة البيولوجية للطبيعة.

أهداف التنمية المستدامة

تلتزم المملكة بتحقيق 17 هدفاً للقضاء على جميع أشكال الفقر، ومكافحة عدم المساواة، وحماية الكوكب، وضمان الرخاء للجميع، كجزء من أجندة رؤية 2030 للتنمية المستدامة. يسلط التقرير التطوعي الصادر من وزارة الاقتصاد والتخطيط في عام 2018م الضوء على التقدم الذي تم تحقيقه في جميع المجالات السبعة عشر ويصف الخطط التي تم وضعها والخطط في مرحلة التنفيذ لتعزيز مكانة المملكة في كل مجال من هذه المجالات.

لمزيد من المعلومات ، يرجى المتابعة إلى الملحق أ

أهمية الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

تعزيز الأداء المالي

يوضح عدد متزايد من الدراسات, الفائدة التي ستحققها الشركات في حال تبنيها لمبادئ الاستدامة بشكل كامل في استراتيجية أعمالها. وتشير الأدلة إلى أن الأداء القوي للشركات بالاستناد إلى عوامل الاستدامة يرتبط بشكل إيجابي مع تحسن الإنفاق الرأسمالي والأداء المالي.

يوفر الإفصاح عن كيفية ربط مبادرات الاستدامة بالاستراتيجية والأداء المالي والتقييم فوائد مهمة. وتقوم بعض الشركات بقياس أثر تطبيق مبادئ الاستدامة على التدفقات النقدية المستقبلية ومتوسط التكلفة المرجح لرأس المال. وسيساهم تضمين الاستدامة في تقييم الشركات بالتعرف على كيفية مواجهة هذه الشركات لأهم التحديات، كالمشاكل الصحية، والبطالة، والتعليم وغيرها. إن مواجهة هذه التحديات يمهد لتأسيس نظم اقتصادية أكثر ازدهاراً تعود بالنفع على الجميع وبناء أسواق أكثر استقراراً ومرونة.

الوصول إلى رؤوس أموال جديدة

- تحقيق عوائد مالية عن طريق الشفافية والإدارة الفعالة.
- جذب المستثمرين على المدى الطويل، بما في ذلك كبرى المؤسسات الاستثمارية الدولية مثل صناديق الاستثمار الحكومية.
- إتاحة المعلومات ذات الصلة لأصحاب المصلحة المعنيين لاتخاذ قرارات حول قدرة الشركة على خلق القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل.

تعزيز الربحية والنمو

- تحقيق القيمة المالية للشركة من خلال تحديد الفرص المتاحة لتحقيق وفورات في التكاليف، وزيادة الإيرادات، والتقليل من المخاطر.
- تحفيز التحسين المتواصل من خلال ممارسات الحوكمة وتعزيز التعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين.
- فهم متطلبات أصحاب المصلحة المعنيين بما يحفز الابتكار ويعزز تميّز الأسواق والقدرة التنافسية.
- تمكين الإدارة ومجلس الإدارة من تحديد الفرص والمخاطر المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ومواءمة الأهداف على مستوى الشركة.
- تمييز الشركة عن الشركات المنافسة فيما يتعلق بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

تعزيز سمعة الشركات والعلامة التجارية

- وفاء الشركة بالتزاماتها فيما يتعلق بإدارة الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية بشكل مسؤول.
- إظهار التزام الشركة بالمعايير الأخلاقية للقطاعات والأطر الوطنية والدولية بشأن استدامة الشركات والتنمية المستدامة، لاسيما ما يتعلق بأهداف الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة.
- تعزيز سمعة الشركات من خلال بناء صورة إيجابية للشركة من خلال الإفصاحات والتقارير.
- تحسين التصور الإيجابي لموظفي الشركة، مما يساعد على جذب مهارات جديدة والاحتفاظ بالموظفين الحاليين وتحفيزهم.

الإفصاح المسبق وإدارة المخاطر

- تأسيس إجراءات للقياس وإعداد التقارير حول معلومات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.
- حماية ترخيص الشركة من خلال الالتزام بالشفافية والاستجابة لاحتياجات أصحاب المصلحة المعنيين.

تعزيز علاقات المستثمرين

- تعزيز العلاقات مع المستثمرين من خلال اطلاعهم على عملية إعداد التقارير.

قياس الأثر

- يتيح إعداد التقارير بدقة وجودة عالية قياس نجاح الممارسات التي تطبقها الشركة ومقارنتها والتقدم المُحرز بما يعزز من قيمة العلامة التجارية.

فوائد إعداد تقارير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

دعم استراتيجية الشركة

يمكن أن تساعد التقارير ذات الجودة العالية الشركات في تحقيق أهدافها المختلفة على الصعيد الداخلي والخارجي وتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات. وفي حين أن إعداد التقارير يوفر معلومات مفيدة لأصحاب المصلحة لاتخاذ القرارات، فإن عملية تجميع هذه المعلومات يمكن أيضاً أن تعزز آلية إعداد التقارير على الصعيد الداخلي بما يفيد إدارة الشركة. وهناك حاجة إلى وجود صلة واضحة بين الأهداف الاستراتيجية، ونموذج الأعمال، والمخاطر والفرص، والمؤشرات التشغيلية، والأداء المالي. وبوجود الصلة المتينة بين هذه المجالات، تتعزز قدرة الشركة على تحديد وإدارة المخاطر، وتقييم وقياس النجاح، بالإضافة إلى تحديد التحديات والفرص المستقبلية.

تحديد وفهم أصحاب المصلحة المستهدفين

عند إعداد التقارير للمستثمرين، من المهم أن نتذكر أنه على الرغم من أن جميع المستثمرين يمكنهم الاستفادة من المعلومات حول الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، إلا أن بعض المستثمرين يمكن أن تكون لديهم متطلبات مختلفة من المعلومات.

وبالتالي يجب على المصدرين أخذ هذه الأسئلة بعين الاعتبار:

- كيف تفاعلت الشركة مع المستثمرين المعنيين لمعرفة اهتماماتهم؟
- ما هي النسبة بين المؤسسات الاستثمارية والمستثمرين الأفراد / والنسبة بين المستثمرين السلبيين والنشطين؟
  ما هو التوازن الذي تريد الشركة تحقيقه؟
- من هم أكبر أو أهم المستثمرين في الشركة؟

في حين أن بعض المستثمرين قد لا يهتمون إلا بالمعلومات الجوهرية التي يتم الكشف عنها في إطار تقرير مالي أو تقرير متكامل، قد يرغب المستثمرون الآخرون في الحصول على معلومات تكميلية ومفصلة عن الاستدامة في تقرير منفصل. وتعد هذه الاعتبارات هامة في المرحلة الأولية من عملية إعداد التقارير لأنها ستساعد على تحديد مضمون التقارير ونطاقها ونموذجها، فضلاً عن الأطراف المشاركة.

أسئلة يجب أخذها بعين الاعتبار:

- ما هي مقاييس الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الهامة بالنسبة لنشاط الشركة؟
- ما الذي تهدف إلى تحقيقه عند الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات؟
- ما الجهود التي تبذلها الشركة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والمسؤولية المؤسسية؟
- ما الثغرات التي يجب معالجتها؟

المسؤولية والرقابة

كخطوة أولى، من الضروري تحديد الأدوار والمسؤوليات ذات الصلة بإعداد تقارير الإفصاح عن الممارسات البيئة والاجتماعية وحوكمة الشركات داخل الشركة، بما في ذلك تحديد الأشخاص المناسبين والتنسيق بينهم. يمكن للإدارات المختلفة (مثل الشؤون المالية، وعلاقات المستثمرين، والاتصال، والشؤون القانونية، والاستدامة وكل وحدة أعمال) أن تقدم مساهمات قيّمة في نتائج التقرير، وينبغي إشراكها حسب الاقتضاء. سيُطلب من جميع أقسام الشركة أن تقدم مدخلاتها، حيث يمكن أن تتعامل الأقسام المختلفة للشركة مع أصحاب مصلحة مختلفين وأن تدير القضايا المادية. والأهم هنا هو أن تُظهر الإدارة العليا التزامها تجاه الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من خلال توفير مدخلات استراتيجية في عملية إعداد التقارير والإشراف عليها.

إن مبادئ الاستدامة مرتبطة بحوكمة الشركات والرقابة. ويجب على الشركة أن تشرك مجلس إدارتها منذ البداية ليساهم في تحديد أولويات وأهداف الاستدامة في الشركة ويواصل الإشراف على توجهها الاستراتيجي. يجب دمج الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في استراتيجية الأعمال، وثقافة الشركة، والممارسات التشغيلية بطريقة تدعم ربحية الشركة على المدى الطويل واستمراريتها.

إذا جاء التزام الشركة من قبل مجلس إدارتها، فإن ذلك يعطي مصداقية للشركة حول التزامها بالاستدامة وأدائها في المجال. وهذا يشير إلى أن أعلى المستويات في الشركة تتعامل مع المخاطر والفرص كما يجب، وهو دليل على الحوكمة السليمة والرشيدة بشكل عام. ومن أجل تقييم جودة الإدارة، لا يدرس العديد من المستثمرين أداء الشركة في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وجودة الإفصاحات فحسب، بل ينظرون أيضاً إلى كيفية إدارة هذه القضايا من قبل الفرق التنفيذية ومجالس الإدارة.

أسئلة يجب على المُصدرين أخذها بعين الاعتبار:

- كيف يمكن للشركة استخدام الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لإشراك أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين والموظفين والمواءمة بينهم؟
- ما هي القضايا الرئيسية والأهداف المستقبلية التي تتعلق بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من وجهة نظر الرئيس التنفيذي و/أو رئيس مجلس الإدارة؟
- كيف يشارك أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين والموظفين في عمليات اتخاذ القرار والتخطيط والرصد والمتابعة والأنشطة فيما يتعلق بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات؟

المعلومات الجوهرية وأهميتها للشركة

يعرّف مجلس معايير المحاسبة الدولية المعلومات بأنها "جوهرية" إذا كان الامتناع عن الإفصاح عنها أو عدم ذكرها سيؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها الأفراد استناداً إلى البيانات المالية. وتختلف القضايا الجوهرية باختلاف الشركات والقطاعات والبلدان.

تحديد المواضيع

سواء كانت شركة ما تفصح عن عدد قليل من المعلومات الجوهرية أو عدد كبير منها، فإن التقرير الفعال يشمل الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المتعلقة باستراتيجية الأعمال، ويوضح علاقة الممارسات هذه بتحقيق القيمة على المديين الطويل والقصير.

اعتماد مؤشرات الأداء ذات الصلة

بمجرد قيام الشركة بتحديد مواضيع الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التي تود الإفصاح عنها، يمكن للشركة البدء في الكشف عن مؤشرات أداء محددة لتوضيح التقدم المُحرز. وقد تكون هذه المؤشرات عامة أو خاصة بقطاع معين أو بالشركات. ويوصى بأن تستخدم الشركات مؤشرات متعارف عليها على نطاق واسع ناتجة عن آلية وطنية أو دولية ذات مصداقية.

أسئلة يجب على المُصدرين أخذها بعين الاعتبار:

- كيف تتوافق الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات مع الآلية الحالية لتحديد أهميتها؟
- ما هي عوامل الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الأكثر أهمية لأصحاب المصلحة المعنيين؟
- كيف يمكن تضمين الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في خطط الشركة لتحقيق القيمة على المدى الطويل؟

خيارات إعداد التقارير

يعرض الجدول أدناه النماذج الأكثر شيوعاً التي يعتمدها المُصدرين لإعداد التقارير بشأن الاستدامة. وعلى اختلاف نماذج التقارير، إلا أنها تحقق نفس الغاية المتمثلة في إتاحة المعلومات الجوهرية حول الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمساهمين الحاليين والمحتملين. قد يذكر المصدرون موضوعات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والقضايا الرئيسية (الملحق ب) إلى جانب ذكر مبادرات إعداد التقارير (الملحق ج) لتحديد أفضل المعلومات الجوهرية وأي إطار عمل هو الأنسب لهم، حيث يختلف ذلك بحسب القطاع.

التقاريرالمنفصلة الخاصة بالاستدامة	التقارير المالية مع عوامل الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الجوهرية	التقارير المتكاملة
توفر التقارير الخاصة بالاستدامة المعلومات المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التي تهم المستثمرين، وفي بعض الأحيان أشخاص معنيين آخرين، مثل المستهلكين.	**بعد أن تحدد الشركة بعض عوامل الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على أنها جوهرية لأعمالها خلال فترة زمنية محددة، قد تقرر إضافة هذه المعلومات إلى تقاريرها المالية. وعلى الأرجح أن تغطي هذه التقارير مجموعة أقل من الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات مقارنة بالتقارير الأخرى.**	التقرير المتكامل هو عبارة عن معلومات موجزة عن دور استراتيجية الشركة، وأدائها وطموحاتها، والحوكمة، في سياق البيئة الخارجية، وكيف تساهم في خلق قيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل

إعداد تقارير الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات باللغتين العربية والإنجليزية سيكون أكثر فاعلية نظراً لإمكانية الوصول إلى شريحة أكبر من الأشخاص المستهدفين على مستوى العالم.

أسئلة يجب على المُصدرين أخذها بعين الاعتبار:

- كيف يمكن للشركة الاستفادة من الإفصاح عن الممارسات البيئة والاجتماعية وحوكمة الشركات لتعزيز العلاقات مع أصحاب المصلحة المعنيين؟
- كيف يمكن للشركة أن تبلغ عن توفر التقرير الخاص بالإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بما يضمن تفاعل أصحاب المصلحة الخارجيين معها؟
- كيف يمكن للشركة مواصلة تحديث التقرير بما يوضح التقدم المُحرز؟

على المُصدرين تعزيز ظهورهم أمام مجتمع الاستثمار الدولي لتسهيل انضمامهم إلى مؤشرات الاستدامة من قبل مزودي المؤشرات، فضلاً عن تعزيز مكانتهم كرواد للاستدامة. وفيما يلي بعض الخطوات التي يجب أخذها بعين الاعتبار لهذا الغرض:

- الإدارة الفعالة للمساهمين
- الاستفادة من أدوات بيانات وتقييم الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
- المشاركة في استطلاعات الرأي الموجهة إلى فريق علاقات المستثمرين

تواصل معنا

تحرص تداول السعودية على دعم جميع المُصدرين أثناء إعدادهم لتقارير الاستدامة. إذا كنت ترغب في معرفة المزيد حول موارد الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المتوفرة لدينا وكيف يمكننا دعم شركتك، الرجاء عدم التردد في التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني:

ESG@saudiexchange.sa

الملحق

الملحق أ – الاستدامة في المملكة العربية السعودية

رؤية 2030

"يعدّ حفاظنا على بيئتنا ومواردنا الطبيعية واجباً دينيّاً وأخلاقياً وإنسانياً، ومن مسؤولياتنا تجاه الأجيال القادمة، ومن المقومات الأساسية لجودة حياتنا. لذلك، سنعمل على صون بيئتنا برفع كفاءة إدارة المخلّفات والحدّ من التلوث بمختلف أنواعه، كما سنحدّ من ظاهرة التصحّر، وسنعمل على استثمار ثروتنا المائية بالشكل الأمثل من خلال ترشيد الاستهلاك واستخدام المياه المعالجة والمتجددّة، وسنؤسس لمشروع متكامل لإعادة تدوير النفايات، وسنعمل على حماية الشواطئ والمحميّات والجزر وتهيئتها، بما يمكّن الجميع من الاستمتاع بها، وذلك من خلال مشروعات تموّلها الصناديق الحكومية والقطاع الخاص."

وزارة الاقتصاد والتخطيط

"شاركت المملكة العربية السعودية بشكل فاعل في المشاورات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة منذ بدايتها. والتزمت المملكة بتحقيق هذه الأهداف عند إقرارها في سبتمبر 2015م، ودأبت على تجديد التزامها خلال مشاركاتها في المحافل الإقليمية والدولية المختلفة. وقد ترجمت المملكة هذا الالتزام بصدور الأمر السامي الكريم القاضي بتكليف وزير الاقتصاد والتخطيط بمتابعة هذا الملف المهم، وتقوم وزارة الاقتصاد والتخطيط بالعمل على إيجاد الاتساق الوطني مع أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال دورها المحوري في دعم الأجهزة الحكومية في التخطيط الاستراتيجي والتنفيذي، وتوفير المعلومات اللازمة من بيانات وإحصاءات ودراسات للجهات المعنية ومواءمة الخطط القطاعية والمناطقة بين السلطات ذات الصلة. وتقوم الوزارة كذلك بتعزيز دور القطاع الخاص والجمعيات والمؤسسات الأهلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق تطوير المنهجيات والمقترحات اللازمة لتحسين إنتاجية وفعالية القطاع الخاص والعام والثالث، كما تؤدي الوزارة دوراً محورياً في تعزيز دور القطاع الخاص في الاستدامة من خلال ملكيتها للهدف الاستراتيجي المعني بتعزيز اهتمام الشركات باستدامة الاقتصاد الوطني تحت برنامج التحول الوطني 2.0."

وزارة المالية

"تسعى الدول لتحقيق التنمية المستدامة وضمان عدم تأثرها بالأوضاع المالية وتعزيز القدرة على تجاوز الأزمات من خلال الاستفادة القصوى من مواردها البشرية والمالية والطبيعية دون المساس بثروات الأجيال القادمة التي تدعم تلبية حاجاتها وضمان عدم الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية من خلال تبني أفضل الآليات الكفيلة بتحديد المخاطر المحتملة والتعامل معها على المديين المتوسط والطويل، وهذا يتطلب معرفة دقيقة بمخرجات تلك الموارد وتأثيرها على الاقتصاد الكلي للمملكة."

وزارة التجارة

"ترتكز وزارة التجارة في أعمالها وأنشطتها المختلفة على مبدأين أساسيين يتمثلان في التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة، إذ تسعى إلى تحقيق الاستدامة بمعناها الشامل في كل ما تقدمه من خدمات إلكترونية وما تنفذه من معاملات وإجراءات داخلية بحيث يتم إعادة هندسة كل إجراءاتها بشكل يسمح بالتجديد المستمر وإمكانية التوسع والتحديث والارتباط بأية جهات حكومية أخرى ذات علاقة بهذه الإجراءات، وفي الصدد نفسه، فإنها لا تغض الطرف عن الحفاظ على البيئة عبر أكثر من وسيلة."

هيئة السوق المالية

"تسعى الهيئة إلى إرساء سوق مالية متقدمة وأداء دور محوري بارز في تلبية الاحتياجات المالية لاقتصاد المملكة، الأمر الذي يعكس مدى أهمية تعزيز دور السوق في دعم نمو واستدامة الشركات.

تأخذ الهيئة بعين الاعتبار عدداً من العوامل الأساسية المرتبطة بحوكمة الشركات المدرجة مثل تضارب المصالح ودور مجلس الإدارة في مراعاة الالتزامات وإدارة المخاطر وتعزيز دور المستثمرين المؤسساتيين في هذا السياق، وذلك إيماناً منها بأهمية الحوكمة المؤسسية في حماية المستثمرين وضمان استدامة الشركات ونموها.

تمضي المملكة قدماً واضعة رؤيتها لعام 2030 كخارطة طريق نحو بناء سوق مالية متقدمة منفتحة على العالم، وقادرة على اجتذاب رؤوس الأموال المحلية والدولية، ولعب دور جوهري في تلبية الاحتياجات المالية لاقتصاد المملكة، مما يوضح أهمية الارتقاء بدور السوق كقناة لتمويل تأسيس وضمان استدامة المؤسسات والشركات الخاصة والمشاريع التنموية ضمن اقتصاد البلاد."

وزارة الطاقة

"تقود وزارة الطاقة جهود تطوير واعتماد مجموعة من السياسات التي تستهدف بشكل مباشر كافة الركائز البيئية والاجتماعية والاقتصادية لموضوع الاستدامة.

بادرت الوزارة بإطلاق عدة برامج وطنية لترشيد استهلاك الطاقة وزيادة كفاءتها في قطاعات الإنشاءات والصناعة والنقل، وهي تقود كذلك جهود إرساء وتنمية قطاع الطاقة المتجددة، إذ قامت بطرح برنامج هادف لتعظيم الفائدة المنشودة من الإمكانات الهائلة لمصادر الطاقة المتجددة ضمن المملكة.

وفيما يخص التغيّر المناخي، تشرف الوزارة على سياسات التغيّر المناخي المحلية وترأس عمليات تطبيقها واعتمادها. تقدّم الوزارة دعمها لتوجّه الاقتصاد الكربوني الدائري لتمكين إضفاء التحوّل ضمن قطاع الطاقة، كما توفر المساعدة للهيئات والجهات الوطنية في تطبيق وتبنّي سياسات التغيّر المناخي. وتؤدي الوزارة دورها كمركز محوري للتواصل والإشراك والتعاون والتفاوض حول سياسات التغيّر المناخي ومبادراته."

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

"ترتكز أهداف وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في أعمالها وأنشطتها المختلفة على تحقيق التنمية المستدامة، وذلك انبثاقاً من رؤيتها "سوق عمل فعّال، يولد فرص عمل منتجة ومستدامة، تستقطب القوى العاملة"، إذ تسعى إلى تحقيق الاستدامة بمعناها الشامل في كل ما تقدمه من خدمات إلكترونية وما تنفذه من معاملات وإجراءات داخلية بحيث يتم إعادة هندسة كل إجراءاتها بشكل يسمح بالتجديد المستمر وإمكانية التوسع والتحديث والارتباط بأية جهات حكومية أخرى ذات علاقة بهذه الإجراءات.

وتعمل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية على تطبيق التنمية المستدامة بمفهومها الشامل، مرتكزة في ذلك على خطط عمل مدروسة تتمكن عبرها من توظيف كافة الموارد البشرية المتاحة لها دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الاستفادة من تلك الموارد، كما تراعي في هذا الجانب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية لكل ما يتم تنفيذه من أعمال."

وزارة الاستثمار

"انطلاقاً من رؤيتها لأن تصبح رائدة في تطوير استثمارات عالية الجودة تساهم في تيسير خطط التنمية المستدامة، تتولى وزارة الاستثمار في المملكة العربية السعودية مسؤولية متابعة سير الأداء الاستثماري وتقييمه، وتذليل الصعوبات التي يواجهها المستثمرون، وإجراء الدراسات البحثية، ووضع خطط تنفيذية لتحفيز الاستثمارات المحلية."

وزارة البيئة والمياه والزراعة

"ترتكز وزارة البيئة والمياه والزراعة على مبدأين أساسيين يتمثلان في التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة، إذ تسعى إلى تحقيق الاستدامة بمعناها الشامل في كل ما تقدمه من خدمات ومشاريع، مع إيلاء الأهمية على تطبيق مفهوم التنمية المستدامة، مرتكزة في ذلك على خطط عمل مدروسة تتمكن عبرها من توظيف كافة الموارد الطبيعية المتاحة لها دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الاستفادة من تلك الموارد."

مؤسسة الملك خالد

"نحن ببساطة نؤمن أن الأعمال المستدامة لها عوائد جيدة على الأعمال، كما أننا نؤمن أنه بازدهار المجتمعات تزدهر الشركات التي تعمل ضمنها.

تضع العديد من الشركات السعودية الرائدة ثقتها في مؤسستنا لتصميم مشاريع مستدامة تضمن نتائج بيئية واجتماعية ملموسة، ولم ندخر جهداً في تسخير مهاراتنا لمساعدة هذه المنظمات بحيث يتم توظيف تلك المشاريع بالطريقة الصحيحة ما يجعلها تشكل قيمة مضافة - سواء لأعمالهم أو للمجتمع بشكلٍ عام. ونحن من خلال تعاوننا، نساهم في توفير نموٍ اقتصادي يستفيد منه الجميع، دعماً لمستقبلٍ أكثر شمولاً."

الملحق ب – نماذج من المواضيع والقضايا الشائعة للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

بذلت تداول السعودية جهوداً كبيرة للتواصل مع مختلف المشاركين في السوق وفهم كيف يمكن للمُصدرين تحقيق الفائدة المثلى من الالتزام بأفضل الممارسات العالمية عند إعداد التقارير وإدارة المساهمين (يرجى الاطلاع على دليل أفضل ممارسات علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني). كجزء من هذه الجهود المستمرة، ونظراً لوجود العديد من الجهات المشتركة (مثل الجهات التي توفر التصنيفات والمؤشرات والذين يتبعون العديد من المنهجيات والمعايير عند تقييم الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات)، فقد درست تداول السعودية العديد من مزوّدي المعلومات الرائدين وقارنت بينهم على أساس قدرتهم على تقييم هذه الممارسات، وقامت بجمع المواضيع الجوهرية والقضايا الرئيسية الأكثر شيوعاً بهدف دعم الشركات المدرجة في عملية إعداد تقارير الإفصاح.

يُلقي الجدول أدناه نظرة على بعض المواضيع والقضايا الشائعة للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ويعرّفها*:

الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات	المواضيع	القضايا الرئيسية	التعريفات
الممارسات البيئية	التغيّر المناخي	انبعاثات الغازات الدفيئة (ليس بالمعنى المطلق فحسب بل أيضاً فيما يخصّ الكثافة)	يتم تقييم الشركات بناءً على مدى نشاط وفعالية إدارتها للتعرض المباشر وغير المباشر لمخاطر انبعاثات الغازات الدفيئة والفرص المتعلقة بالشركات الأخرى المماثلة في القطاع.
		البصمة الكربونية للمنتجات	يتم تقييم الشركات بناءً على كثافة الكربون في منتجاتها وقدرتها على تقليل البصمة الكربونية في سلاسل التوريد الخاصة بها أو عند استخدام منتجاتها وفي خدماتها.
		الأثر البيئي للتمويل	يتم تقييم المؤسسات المالية بناءً على المخاطر البيئية لأنشطة الإقراض والاكتتاب وقدرتها على الاستفادة من الفرص المتعلقة بالتمويل المستدام.
		العُرضة للتغيّر المناخي	يتم تقييم شركات التأمين على أساس المخاطر المادية التي قد يشكلها تغير المناخ على الأصول المؤمن عليها أو الأفراد.
	الموارد الطبيعية	التنوّع البيولوجي واستخدام الأراضي	يتم تقييم الشركات بناءً على التأثير المحتمل لعملياتها على التنوع البيولوجي في مناطق عملياتها وجهودها لإدارة التأثير البيئي لعملياتها.

*المصدر: مجموعة تداول السعودية، إم إس سي آي (MSCI)، وستاندرد آند بورز (S&P)

الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات	المواضيع	القضايا الرئيسية	التعريفات
		شح المياه	يتم تقييم الشركات بناءً على الكميات المستهلكة من المياه في عملياتها وفي مناطق عملياتها وجهودها لإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالمياه.
		توريد المواد الخام	يتم تقييم الشركات بناءً على الآثار البيئية للمواد الخام المستخدمة في منتجاتها وجهودها لتتبع سلسلة التوريد وإصدار الشهادات.
	التلوّث والنفايات	الانبعاثات والنفايات السامة	يتم تقييم الشركات بناءً على التلوث البيئي المحتمل والانبعاثات السامة أو المسببة للسرطان الناتجة عن عملياتها وقوة أنظمة الإدارة البيئية لديها.
		النفايات والمواد الناتجة عن التغليف	يتم تقييم الشركات بناءً على إنتاجها أو اعتمادها على مواد التغليف، واحتمالية تعرضها لإدارة النفايات ولوائح التعبئة والتغليف، وجهودها لتقليل التأثير البيئي لمواد التغليف.
		النفايات الإلكترونية	يتم تقييم الشركات بناءً على إنتاجها للنفايات الإلكترونية، واحتمالية تعرضها للوائح النفايات الإلكترونية، وجهودها لجمع المنتجات وإعادة تدويرها.
	الفرص البيئية	الفرص المتاحة في التقنيات النظيفة	يتم تقييم الشركات بناءً على قدرتها على الابتكار في مجال التكنولوجيا النظيفة، ومبادراتها للتطوير الاستراتيجي، والعائدات الناتجة عن التقنيات النظيفة.
		الفرص المتاحة في الأبنية الخضراء	يتم تقييم الشركات بناءً على استهلاك الموارد وكثافة الكربون في أصولها العقارية، واحتمالية تعرضها للوائح البناء البيئي، وجهودها لتحسين الأداء البيئي لأصولها العقارية.
		الفرص المتاحة في مصادر الطاقة المتجددة	يتم تقييم الشركات بناءً على جهودها لتوليد الطاقة المتجددة و/أو تمكين توليد الطاقة المتجددة من خلال توسيع الشبكة وعروض "الطاقة المستدامة".
		احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه	يتم تقييم الشركات بناءً على جهودها لتطوير طاقة هيدروكربونية أنظف، مثل احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه.

الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات	المواضيع	القضايا الرئيسية	التعريفات
الممارسات الاجتماعية	رأس المال البشري	إدارة العمالة	يتم تقييم الشركات بناءً على مدى تعقيد قوتها العاملة (الحجم والعدد ومناطق التشغيل)، والعلاقة بين الإدارة والموظفين، ومدى صرامة قوانين حماية العمال، وجهود إشراك الموظفين.
		الصحة والسلامة	يتم تقييم الشركات بناءً على إدارتها للسلامة في مكان العمل، ومعايير السلامة في القطاعات والمناطق التي تعمل فيها.
		تنمية رأس المال البشري	يتم تقييم الشركات بناءً على متطلبات المواهب والكفاءات، وقدرتها على جذب القوى العاملة ذات المهارات العالية والاحتفاظ بها وتنميتها.
		معايير العمالة في سلاسل التوريد	يتم تقييم الشركات بناءً على إدارة وشفافية سلسلة التوريد الخاصة بها ومعايير العمل في المناطق التي يتواجد فيها الموردين.
	المسؤولية تجاه المنتجات	جودة المنتجات وسلامتها	يتم تقييم الشركات بناءً على تعرضها لعمليات سحب محتملة لمنتجاتها، أو مخاوف تتعلق بسلامة المنتجات، وقوة سلسلة وأنظمة التوريد، وجهود إدارة جودة التصنيع وممارساتها التسويقية المسؤولة.
		سلامة المواد الكيميائية	يتم تقييم الشركات بناءً على احتمال وجود مواد كيميائية ضارة في منتجاتها، واحتمالية تعرضها للوائح المواد الكيميائية، وجهودها لتطوير بدائل أقل ضرراً.
		الخصوصية وأمن البيانات	يتم تقييم الشركات بناءً على كمية البيانات الشخصية التي تجمعها، وتعرضها للوائح الخصوصية المتطورة أو المتزايدة، وقدرة الشركة على التصدي للانتهاكات المحتملة للبيانات، وأنظمتها لحماية البيانات الشخصية.
		الاستثمار المسؤول	يتم تقييم الشركات بناءً على تضمينها لمبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في إدارة أصولها أو الأصول التي تديرها نيابة عن الآخرين.

الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات	المواضيع	القضايا الرئيسية	التعريفات
	المواءمة مع اصحاب المصلحة	التوريد غير المسؤول	يتم تقييم الشركات بناءً على اعتمادها على المواد الخام المشتراة من مناطق النزاع وحجم شرائها، وجهود التتبع وإصدار الشهادات.
	الفرص الاجتماعية	الوصول إلى قنوات الاتصالات	يتم تقييم الشركات بناءً على جهودها لتوسيع الاتصال والوصول إلى المعلومات في البلدان النامية والأسواق التي تنقص فيها الخدمات (مثل المناطق الريفية وشريحة كبار السن).
		الوصول إلى موارد التمويل	يتم تقييم الشركات بناءً على جهودها لتقديم الخدمات المالية إلى الأسواق التي تنقص فيها الخدمات، بما في ذلك إقراض الشركات الصغيرة وتطوير قنوات التوزيع المبتكرة.
		الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية	يتم تقييم الشركات بناءً على جهودها لتقديم منتجات وخدمات الرعاية الصحية إلى البلدان النامية والأسواق التي تنقص فيها الخدمات (مثل المناطق التي تعاني من نقص الأطباء)، بما في ذلك آليات التسعير العادلة وبراءات الاختراع وتعزيز القدرات والتبرع بالمنتجات.
		الفرص المتاحة في مجال التغذية والصحة	يتم تقييم الشركات على أساس المحتوى الغذائي لمنتجاتها الغذائية وجهودها لتقديم منتجات ذات مواصفات غذائية أو صحية محسنة.
حوكمة الشركات	الحوكمة المؤسسية	مجلس الإدارة	يتم تقييم الشركات بناءً على فعالية مجلس إدارتها في الإشراف على الإدارة واستراتيجية الشركة، وحماية مصالح المستثمرين، وتمثيل مصالح المساهمين. وتعد هذه القضية من القضايا الرئيسية للحوكمة وتنطبق على جميع الشركات.
		شفافية الضرائب	يتم تقييم الشركات وفقاً للفجوة الضريبية المقدرة، "(أي الفجوة بين معدل الضريبة الفعلي المقدر ومعدل ضريبة دخل الشركات المقدر)" وشفافية الإبلاغ عن الإيرادات، ومشاركتها في الخلافات المتعلقة بالضرائب. وتعد هذه القضية من القضايا الرئيسية للحوكمة وتنطبق على جميع الشركات.

الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات	المواضيع	القضايا الرئيسية	التعريفات
		الرواتب	يتم تقييم الشركات بناءً على التوافق بين الرواتب والممارسات الأخرى المتعلقة بالحوافز واستراتيجية الشركة. وتعد هذه القضية من القضايا الرئيسية للحوكمة وتنطبق على جميع الشركات.
		الملكية	يتم تقييم الشركات بناءً على هيكل ملكيتها وتأثيرها المحتمل على حقوق المساهمين ومصالح المستثمرين الآخرين. وتعد هذه القضية من القضايا الرئيسية للحوكمة وتنطبق على جميع الشركات.
		المحاسبة	يتم تقييم الشركات بناءً على شفافية واستقلالية وفعالية ممارسات التدقيق وإعداد التقارير المالية. وتعد هذه القضية من القضايا الرئيسية للحوكمة وتنطبق على جميع الشركات.
	السلوكيات المؤسسية	أخلاقيات العمل	يتم تقييم الشركات بناءً على إشرافها وإدارتها لقضايا أخلاقيات العمل مثل الاحتيال أو سوء السلوك التنفيذي أو الفساد أو غسيل الأموال أو انتهاكات مكافحة الاحتكار. وتعد هذه القضية من القضايا الرئيسية للحوكمة وتنطبق على جميع الشركات.

الملحق ج – مبادرات إعداد التقارير

الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC)

يمثّل الميثاق دعوة للشركات من مختلف أنحاء العالم لمواءمة عملياتها واستراتيجياتها بشكل طوعي مع عشر مبادئ معتمدة عالمياً في مجالات حقوق الإنسان والعمالة والبيئة ومكافحة الفساد، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بدعم أهداف وقضايا منظمة الأمم المتحدة. ويجسّد الميثاق منصة قيادية لتعزيز السياسات والممارسات المؤسسية المسؤولة وتنفيذها والإفصاح عنها. تم إطلاق الميثاق عام 2000م ليكون أكبر مبادرة في الاستدامة المؤسسية على صعيد العالم، إذ يضم أكثر من 8 آلاف شركة و4 آلاف من الأطراف الموقّعة من غير الشركات، تتخذ من 160 دولة مقراً لها، فضلاً عن أكثر من 85 شبكة محلية. ومن المفترض من المشاركين من الشركات إصدار تقارير عامة حول سير عملها ضمن تقرير سنوي باسم "التواصل حول التقدّم". للحصول على الإرشاد بخصوص أفضل الممارسات العالمية المطبّقة في إعداد التقارير حول المعلومات الشاملة للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، يُرجى الاطلاع على معايير الميثاق العالمي المتقدّمة، وإرشادات الميثاق العالمي الأساسية لإعداد التقارير.

المزيد عن الميثاق العالمي للأمم المتحدة:

نحن نقدم إطاراً قائماً على المبادئ وأفضل الممارسات والموارد والفعاليات التي أحدثت ثورة في كيفية أداء الشركات للأعمال التجارية بمسؤولية والحفاظ على التزاماتها تجاه المجتمع. ومن خلال تحفيز العمل والشراكات والتعاون، نجعل تغيير العالم ممكناً وقابل للتحقيق للمنظمات الكبيرة والصغيرة، في أي مكان في العالم.

إطار عمل إعداد التقارير بحسب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة

جرى تطوير ووضع إطار عمل إعداد التقارير بحسب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة من قبل مبادرة أطر عمل وضع تقارير وضمان حقوق الإنسان (RAFI) بمشاركة شيفت (Shift)، مركز الخبرة الرائد حول المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة في الأعمال وحقوق الإنسان، وشركة مزارس (Mazars) الدولية الرائدة في الرقابة المحاسبية. ويعتبر إطار العمل هذا أول دليل إرشادي شامل للشركات لوضع تقارير خاصة بمسائل حقوق الإنسان تماشياً مع مسؤوليتها تجاه احترام حقوق الإنسان المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية لمنظمة الأمم المتحدة. يوفّر إطار العمل مجموعة موجزة من الأسئلة كي تأخذها الشركة بعين الاعتبار وتضع تقاريرها بالاستناد عليها لتدرك ولتبرهن عن مدى تلبيتها لمسؤوليتها في احترام حقوق الإنسان بالتطبيق العملي. ويقدّم إطار العمل توجيهات وإرشادات واضحة وصريحة حول كيفية الإجابة على تلك الأسئلة بذكر معلومات مجدية ذات صلة حول سياسات الشركة وعملياتها وأدائها في مجال حقوق الإنسان.

المزيد عن المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة:

إطار عمل إعداد التقارير بحسب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة هو أول دليل شامل للشركات للإبلاغ عن قضايا حقوق الإنسان بما يتماشى مع مسؤوليتها تجاه احترام حقوق الإنسان. تم تحديد هذه المسؤولية في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والتي تشكل المعيار العالمي الموثوق به في هذا المجال. تم إصدار إطار عمل إعداد التقارير بحسب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة في فبراير 2015م، ويوفر الإطار مجموعة موجزة من الأسئلة التي يجب على أي شركة أن تسعى للحصول على إجابات لها من أجل معرفة وإظهار التزامها بمسؤوليتها تجاه احترام حقوق الإنسان في الممارسة العملية. إنه يوفر للشركات إرشادات واضحة ومباشرة حول كيفية الإجابة على هذه الأسئلة بمعلومات ذات صلة وذات مغزى حول سياسات حقوق الإنسان في الشركة، وعملياتها، وأدائها.

فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (ISAR)

يساعد فريق (ISAR) البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على تبني أفضل الممارسات من حيث شفافية الشركات والمحاسبة بهدف تسهيل تدفقات الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية. ويُنجز الفريق ذلك من خلال إجراء عملية بحث متكاملة، وضمان توافق حكومي دولي، ونشر المعلومات والتعاون الفني.

المزيد عن فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ:

فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ هو جهة التنسيق في الأمم المتحدة بشأن مسائل المحاسبة وإدارة الشركات. تأسس الفريق في عام 1982م من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. يعمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، من خلال ذراع الاستثمار والمشاريع التابعة له، كأمانة لفريق الخبراء الحكومي الدولي، حيث يقدم مدخلات موضوعية وإدارية لأنشطته.

مشروع الكشف الكربوني (CDP)

هي منظمة عالمية غير ربحية تأسست عام 2000م، وتتخذ من مدينة لندن مقراً لها. تعمل المنظمة على طلب معلومات منتظمة ونموذجية حول التغيّر المناخي والمياه والغابات من عدد من أكبر الشركات المدرجة في العالم من خلال استبيانات رأي سنوية يتم إرسالها للشركات بالنيابة عن المستثمرين المؤسساتيين الذين يؤيدون تلك الاستبيانات باعتبارهم أطراف موقّعة مفوّضة من قبل المنظمة. إن طلب المساهمين الحصول على هذه المعلومات يشجع الشركات على حساب المخاطر البيئية وإظهار شفافيتها حيال تلك المخاطر.

المزيد عن مشروع الكشف الكربوني:

يدير مشروع الكشف الكربوني نظام الإفصاح البيئي العالمي. تدعم المنظمة كل عام آلاف الشركات والمدن والولايات والمناطق لقياس وإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بتغير المناخ والأمن المائي وإزالة الغابات. نقوم بذلك بناءً على طلب المستثمرين والمشترين وأصحاب المصلحة في المدينة. على مدار العقدين الماضيين، أسسنا نظاماً ساهم في تحقيق مشاركة استثنائية للقضايا البيئية من جميع أنحاء العالم.

مجلس معايير الإفصاح عن المناخ (CDSB)

المجلس هو عبارة عن ائتلاف يضم 8 شركات ومنظمات بيئية هي: CDP، وتحالف الاقتصادات المسؤولة بيئياً CERES، وذا كلايمت غروب، وذا كلايمت ريجستري TCR، والرابطة الدولية لتداول الانبعاثات IETA، والمجلس العالمي لتنمية الشركات والتنمية المستدامة

WCBSD والمنتدى الاقتصادي العالمي WEF، والمعهد العالمي للموارد (WRI). تحظى المنظمة بدعم مجموعة عمل فنية تتألف من شركات وهيئات محاسبة وأكبر شركات المحاسبة وأكاديميين فضلاً عن مستثمرين. يلتزم المجلس بتطوير ومواءمة النموذج العالمي السائد لإعداد التقارير المؤسسية، بما يضمن مساواة رأس المال الطبيعي مع رأس المال المالي، من خلال تزويد الشركات بإطار عمل لإعداد التقارير حول المعلومات البيئية يمتاز بنفس الدقة والصرامة في إعداد التقارير حول المعلومات المالية.

المزيد عن مجلس معايير الإفصاح عن المناخ:

هو ائتلاف دولي للمنظمات البيئية وغير الربحية. نحن ملتزمون بتطوير ومواءمة نموذج تقارير الشركات السائد عالمياً للمساواة بين رأس المال الطبيعي ورأس المال المالي. نقوم بذلك من خلال تقديم إطار عمل للشركات للإبلاغ عن المعلومات البيئية بنفس دقة المعلومات المالية. وهذا بدوره يساعدهم على تزويد المستثمرين بمعلومات بيئية مفيدة لاتخاذ القرار من خلال تقرير الشركة المعتاد، مما يعزز التخصيص الفعال لرأس المال. يستفيد المنظمون أيضاً من مواد الامتثال الجاهزة.

المبادرة العالمية للتقارير (GRI)

هي منظمة دولية غير ربحية تعمل ضمن المجال العام لتحقيق رؤيتها بتحقيق اقتصاد عالمي مستدام تقوم فيه المؤسسات والشركات بإدارة أدائها الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والخاص بالحوكمة لتترك أثراً ملموساً يتسم بالمسؤولية. يستخدم الآلاف من واضعي التقارير في القطاعين العام والخاص من أكثر من 90 دولة التوجيهات الإرشادية الخاصة بالمنظمة. تم تسجيل أكثر من 24 ألف تقرير في قاعدة بيانات إفصاحات الاستدامة لدى المنظمة، كما تستخدم 27 دولة ومنطقة حول العالم المنظمة كمرجعية لها في وضع سياساتها. تنقسم أنشطة المنظمة إلى قسمين: الأول توفير التوجيهات الإرشادية لإعداد التقارير الخاصة بالاستدامة، والثاني هو إعداد أنشطة ومنتجات وشراكات إشراك الجهات المعنية لتجني المؤسسات والشركات فائدة أكبر من وضع تقارير الاستدامة.

المزيد عن المبادرة العالمية للتقارير:

هي منظمة دولية مستقلة تساعد الشركات والمنظمات الأخرى على تحمل مسؤولية الآثار الناتجة عن عملياتها من خلال تزويدهم بأداة عالمية مشتركة لإيصال هذه التأثيرات. نحن نقدم معايير المبادرة العالمية للتقارير، المعايير الأكثر استخداماً في العالم للإبلاغ عن الاستدامة.

المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة (IIRC)

المجلس هو عبارة عن مجموعة من القادة الدوليين المتخصصين في مجالات وقطاعات متنوعة: الشركات والاستثمار والمحاسبة والأوراق المالية والمجال التنظيمي والأكاديمي ووضع المعايير والمجتمع المدني تجمعهم مهمة محددة في ابتكار إطار عمل لإعداد التقارير المتكاملة. ومن شأن إطار العمل هذا تزويد معلومات جوهرية حول استراتيجية المؤسسة وسياستها في الحوكمة وأدائها التشغيلي وتطلعاتها المستقبلية بتنسيق موجز قابل للمقارنة، مما يمثّل نقلة نوعية في إعداد التقارير المؤسسية.

المزيد عن المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة:

يتم تبنّي واستخدام الإطار الدولي لإعداد التقارير المتكاملة في جميع أنحاء العالم، وفي أكثر من 70 دولة، لتعزيز التواصل حول خلق القيمة والحفاظ عليها وفقدانها.

مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)

المجلس منظمة غير ربحية تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها وتقوم بإصدار معايير محاسبة الاستدامة التي يُمكن لمصدري التقارير استخدامها للإفصاح عن المعلومات الجوهرية المتعلقة بالاستدامة لإيداعها بشكل رسمي لدى لجنة الأوراق والأسواق المالية. تحدد معايير المجلس المواضيع ذات الصلة بالاستدامة والمؤشرات القياسية المحاسبية ذات الصلة، على مستوى القطاع، والتي من المرجح أن تمثّل المعلومات الجوهرية للشركات العاملة في ذلك القطاع. منذ أوائل العام 2016م، عمل المجلس على تطوير معايير انتقالية مؤقتة لأكثر من 80 قطاعاً في 10 مجالات. وتشمل عملية وضع وتطوير المعايير لدى المجلس على أبحاث قائمة على الأدلة والبراهين، ومجموعات عمل تضم جهات معنية متعدّدة، وفترة 90 يوماً لاستطلاع أراء الجمهور، ومراجعة دقيقة من قبل مجلس معايير مستقل.

المزيد عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة:

يتم الحفاظ على معايير محاسبة الاستدامة تحت رعاية 'Value Reporting Foundation'، وهي منظمة عالمية غير ربحية تقدم مجموعة شاملة من الموارد المصممة لمساعدة الشركات والمستثمرين على تطوير فهم مشترك لقيمة المؤسسة، كيف يتم إنشاؤها أو الحفاظ عليها أو فقدانها. يمكن استخدام الموارد – بما في ذلك مبادئ التفكير المتكامل وإطار إعداد التقارير المتكاملة ومعايير محاسبة الاستدامة بمفردها أو مجتمعة، بناءً على احتياجات العمل.

فريق المهام المتخصّص بالإفصاحات المالية المتعلّقة بالمناخ (TCFD) التابع لمجلس الاستقرار المالي (FSB)

يقوم الفريق بتوفير إطار عمل تطوعي قائم على القطاع لتشجيع عمليات الإفصاح المالي المنتظم حول المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ، وتزويدها للمستثمرين والمقرضين والقائمين بأعمال التأمين وغيرهم من الجهات المعنية. وضمن عملية إعداد إطار العمل هذا، يقوم الفريق بأخذ المخاطر المادية ومخاطر عملية التحوّل بعين الاعتبار، إلى جانب الفرص المرتبطة بالتغيّر المناخي ومواصفات الإفصاحات المالية الفعالة عبر ثماني قطاعات رئيسية. ويتم وضع التوصيات لمساعدة الشركات في استيعاب حاجة الأسواق المالية للإفصاحات لتقييم وإدارة المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ، وبالتالي تشجيع الأسهم المدرجة والمصدرين من أصحاب الدخل الثابت على مواءمة الإفصاحات مع احتياجات المستثمرين ومتطلباتهم.

المزيد عن فريق المهام المتخصص بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ:

أسس مجلس الاستقرار المالي فريق المهام المتخصص بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ لوضع توصيات بشأن الإفصاحات المتعلقة بالمناخ بشكل أكثر فاعلية بما يمكن أن يعزز من عملية الاستثمار واكتتابات الائتمان والتأمين. وبالتالي، تمكين أصحاب المصلحة من فهم تركيزات الأصول المتعلقة بالكربون في القطاع المالي وتعرض النظام المالي للمخاطر المتعلقة بالمناخ بشكل أفضل.